

فيروس نقص المناعة البشرية، الزهري والسلوكيات الجنسية المحفوفة بالمخاطر لدى الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال في أغادير ومراكش، المغرب

ليزا غرازيينا جونستون، كمال علمي، حسين الغيلاني، مهدي قرقوري، عثمان ملوك، أليز عباديه، نادي رفيف، الحسين اورسس، عزيزة بناني، بثينة العمري

ملخص

الأهداف: قياس معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الزهري والسلوكيات الجنسية المحفوفة بالمخاطر الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال في أغادير ومراكش في المغرب، وتوفير المعلومات الاستراتيجية لتحسين برامج التوعية

المنهجية والتصميم: قمنا باختيار العينة المشاركة في الدراسة باستخدام تقنية إختيار المشاركين إستناداً إلى المشاركين أنفسهم (respondent-driven sampling-RDS) مما سمح لنا باستهداف الرجال الذين مارسوا الجنس الشرجي مع رجال آخرين خلال الأشهر الست الماضية بشرط أن يكونوا قد تخطوا الثامنة عشرة من العمر وأن يكونوا من سكان أغادير أو مراكش خلال الأشهر الست الماضية على الأقل بغض النظر عن جنسيتهم. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج تحليل المعلومات لعينات المشاركين المختارين إستناداً إلى المشاركين أنفسهم النسخة 6.0

النتائج: بلغ عدد الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والذين تم اختيارهم ضمن العينة في هذه الدراسة 323 رجلاً في أغادير و346 رجلاً في مراكش. وتبين أن غالبية المشاركين في المدينتين كانوا ما دون الخمسة وعشرون عاماً، عاطلين عن العمل، ثنائيي الجنس وعلى علاقة حالية مع رجل وامرأة. معظم المشاركين صرحوا أنهم يمارسون الجنس مقابل المال كما يمارسون الجنس مع النساء. بلغ معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية 5.6% في أغادير و2.8% في مراكش. أما معدل انتشار الزهري فبلغ 7.0% في أغادير و10.8% في مراكش. من ضمن المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، 31.6% كانوا أيضاً مصابين بالزهري في أغادير و56.4% في مراكش.

الخلاصة: إن معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والزهري بالإضافة إلى السلوكيات الجنسية المحفوفة بالمخاطر تبين الحاجة إلى توسيع البرامج التي تستهدف الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال في المغرب. قد تشكل ممارسة الجنس مقابل المال أو ممارسة الجنس مع النساء استراتيجيات مواجهة للتأقلم مع وصمة العار الشديدة الملازمة للرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال. كما أنّ حالة التجريم والتمييز ضد الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال تستدعي العمل الفوري على الحد من المخاطر بطريقة مستدامة وذلك عبر إجراء الإصلاحات القانونية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان.